



معنا .. إتصالك أسهل

البيانات المالية المدققة لشركة يمن موبايل للهاتف النقال (ش.م.ي.ع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013م

2.3 المعايير والتعديلات والتفسيرات على المعايير الحالية وغير سارية المفعول حتى الآن والتي لم يتم تبنيها من قبل الشركة

تم إصدار معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة على المعايير الحالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكنها غير سارية المفعول حتى تاريخ البيانات المالية، ولم يتم تبنيها من قبل الشركة. وتتوقع إدارة الشركة بأن المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة ذات العلاقة سوف يتم تبنيها ضمن السياسات المحاسبية للشركة للفترة الأولى التي تبدأ بعد تاريخ نفاذ هذه الإصدارات. أذناه معلومات عن المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات التي يتوقع أن تكون ذات علاقة ببيانات الشركة المالية، وهناك معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة أصدرت لكن لا يتوقع أن يكون لها تأثير على البيانات المالية للشركة.

• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية

يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس ب (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 - الأدوات المالية). وحتى الآن صدرت بعض الفصول التي تتناول الاعتراف، والتصنيف والقياس والإستبعاد للأصول والإلتزامات المالية. هذه الفصول ستكون سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ من 1 يناير 2015م. ولا تزال هناك فصول أخرى تتناول دراسة منهجية الإنخفاض ومحاسبة التحوط حيث يجري تطويرها وتحديثها. علاوة على ذلك، في نوفمبر 2011م قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية مبدئياً النظر في إجراء تعديلات محدودة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في ما يخص نموذج تصنيف الأصول المالية لمعالجة قضايا التطبيق. وتقوم الإدارة بتقييم أثر المعيار الجديد على البيانات المالية للشركة وعلى الرغم من ذلك لا تتوقع الإدارة تنفيذ هذه التعديلات حتى يتم إصدار كافة فصول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية ومن ثم سيتم عمل تقييم شامل لأثر جميع التعديلات.

4. السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية باستخدام أهم السياسات المحاسبية وأسس القياس المخصصة أذناه.

1.4 أساس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية على أساس الإستمرارية وباستخدام أسس القياس المحددة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لكل نوع من الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وهذه الأسس مذكورة بالكامل في السياسات المحاسبية أذناه.

2.4 عرض البيانات المالية

يتم عرض البيانات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" (المعدل في عام 2007م) ويتم أيضاً عرض إجمالي الدخل الشامل في بيان واحد (بيان الدخل الشامل).

3.4 المعاملات بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات الشركة بالريال اليمني (العملة الوظيفية للشركة) وتثبت المعاملات بالعملة الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم ترجمة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، وتثبت الفروق الناتجة في بيان الدخل الشامل.

4.4 اندماج الأعمال

تم هيكلة ملكية الشركة في سنة 2006م، وقد تضمنت هيكلة ملكية الشركة إعادة تقييم جميع الموجودات والمطلوبات بتاريخ محدد للوصول إلى تكلفة الشركة، والتي تم سدادها (قيمة التكلفة) إلى المؤسسة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية عن طريق أسهم حقوق الملكية في الشركة. يدخل هذا التحويل لجميع الموجودات وإصدار الأسهم ضمن تعريف اندماج الأعمال وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3). استخدمت طريقة الشراء المحاسبية لجميع أعمال الشركة كما هو معرف في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3): اندماج الأعمال. ونتيجة لتطبيق طريقة الشراء المحاسبية، فقد تم الاعتراف المبدئي بالشهرة كأصل يمثل في تاريخ الإمتلاك، فائض القيمة العادلة لمبلغ الشراء مضافاً إليه التكلفة المباشرة للإمتلاك على صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والمحتملة للشركة التابعة. وفي الحالات التي يتم فيها تقدير القيمة العادلة على أساس مؤقت، فإنه يتم إكمال عملية التقييم خلال (12) شهراً من تاريخ الإمتلاك مع إجراء تعديلات على قيمة الشهرة لتعكس أية تغييرات قد تحصل لاحقاً. وبعد الاعتراف الأولي، تكون القيمة الدفترية للشهرة في سعر التكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض التراكمية، يتم فحص الشهرة لمعرفة الإنخفاض سنوياً أو لفترات أقل إذا كانت الأحداث أو التغييرات في الظروف تشير إلى احتمال وجود إنخفاض، وتقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بفحص ما إذا كانت هناك مؤشرات لإنخفاض الشهرة.

5.4 الممتلكات والألات والمعدات

تظهر الممتلكات والألات والمعدات في السجلات المحاسبية بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك المتراكم وأي خسارة ناجمة عن الإنخفاض في قيمتها، وتتضمن التكلفة سعر الشراء بالإضافة إلى التكاليف المباشرة اللازمة لكي يكون الأصل جاهزاً للاستخدام للغرض الذي تم شراؤه من أجله.

تظهر المشاريع قيد التنفيذ المدة لغرض وتقديم الخدمات أو أغراض إدارية بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها أية خسارة محققة للإنخفاض في قيمتها، وتتضمن التكلفة الأتعاب المهنية وتكاليف التمويل المرسلة المرتبطة بشراء أو إنشاء موجودات مؤهلة وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة. وعند إنتهاء العمل بها وتكون جاهزة للاستخدام يتم تحويلها إلى بند الممتلكات والألات والمعدات المناسب. إن إهلاك تلك الموجودات يتم بنفس أساس إهلاك الموجودات الأخرى وذلك عندما تكون تلك الموجودات جاهزة للاستخدام في الأغراض المحددة لها.

يحتسب الإهلاك لشطب تكلفة الممتلكات والألات والمعدات (بخلاف الأراضي ومشاريع قيد التنفيذ) مخصوماً منها القيمة المقدرة كخردة وذلك بأقساط متساوية على مدى عمرها الإنتاجي المقدر باستخدام طريقة القسط الثابت لجميع الممتلكات والألات والمعدات. في نهاية كل فترة مالية، يتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدر، والقيم المقدرة كخردة وطرق الإستهلاك مع الأخذ بالحسبان أي تغير في التقدير المحاسبي.

تستهلك الموجودات التي تندرج تحت إطار الإيجار التمويلي على أساس عمرها الإنتاجي بنفس أساس إستهلاك الموجودات المملوكة أو مدة العقد الإيجاري أيهما أقل.

يتم إلغاء إدراج بند الممتلكات والألات والمعدات عند الإستبعاد أو عندما لا يتوقع نشوء منافع إقتصادية من إستمرار إستخدام الموجودات. يتم إظهار الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعاد الأصل أو الإستغناء عنه والتي تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وعوائد البيع وتدرج في بيان الدخل الشامل.

وبناءً على قرار مجلس الإدارة رقم (1-3) لعام 2011م بتاريخ 16 مارس 2011م أقر المجلس تعديل نسب الإهلاك بما يتناسب مع العمر الإنتاجي للأصول وأقر تطبيقها ابتداءً من العام 2010م لتصبح الأعمار الإنتاجية المقدرة لإحتساب إستهلاك الموجودات كمايلي:

العمر الإنتاجي	مباني الإدارة
20 سنة	مباني للمحطات
10-20 سنة	المعدات والأجهزة
5-7 سنوات	السيارات
5 سنوات	الأثاث والمعدات المكتبية
4-10 سنوات	• اللوحات الإعلانية والحملات الدعائية
4 سنوات	

6.4 إنخفاض قيمة الموجودات المملوكة

تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير مالي بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها المملوكة من أجل تحديد فيما إذا كان هناك مؤشر للإنخفاض في قيمة تلك الموجودات. وفي حالة وجود أي مؤشر على ذلك، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لتلك الموجودات من أجل تحديد مدى الإنخفاض في قيمة تلك الموجودات (إن وجدت). في حالة عدم مقدرة الشركة على تقدير القيمة القابلة

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013م

(ظهرت المبالغ لأقرب ألف ريال يمني)

1 - التأسيس وطبيعة النشاط :

تم تدشين خدمة يمن موبايل للهاتف النقال (شركة مساهمة يمنية عامة) كشاح تابع للمؤسسة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية في 22 سبتمبر 2004م من قبل المؤسسة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية وفي 20 يوليو 2006م بدأت إجراءات تحويل يمن موبايل للهاتف النقال إلى شركة مساهمة يمنية عامة بموجب قانون الشركات التجارية اليمني رقم (22) لسنة 1997م وتعديلاته، وقراري مجلس الوزراء رقم (97) و(287) لسنة 2006م. وفي 10 فبراير 2007م تم إشهار يمن موبايل كشركة مساهمة عامة بموجب قرار وزير الصناعة والتجارة رقم (50) لسنة 2007م والذي بموجبيه تم منح الترخيص بتأسيس شركة يمن موبايل للهاتف النقال (شركة مساهمة يمنية عامة). قدمت المؤسسة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية جميع الموجودات المكونة لرأس مال الشركة كما في 31 يوليو 2006م، وأشترى المؤسسون نسبة (17.09%) من رأس المال بموجب عقود بيع من قبل المؤسسة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية للمؤسسين. واعتباراً من 1 يناير 2007م أصبحت نسب المساهمين في الشركة على النحو الآتي:

نسبة الاسهم	فئات المساهمين
59.37%	المؤسسة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية
4.50%	الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات
3.25%	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
3.17%	صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي بوزارة الدفاع
2.85%	الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي
2.16%	صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي بوزارة الداخلية
1.16%	المؤسسة الاقتصادية اليمنية
9.26%	الشركات وما في حكمها
14.28%	المواطنين وموظفي الاتصالات
100%	الإجمالي

إن النشاط الأساسي للشركة هو امتلاك محطات وشبكات اتصالات وتقديم خدمات الهاتف النقال داخل الجمهورية اليمنية. وتقع الإدارة العامة للشركة في شارع التلفزيون، وعنوانها البريدي ص. ب. رقم (737)، صنعاء - الجمهورية اليمنية.

2. عام :

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

1.2 العملة الوظيفية وعملة العرض :-

تم إعداد وعرض البيانات المالية بالريال اليمني (العملة الوظيفية للشركة) وتظهر كل القيم لأقرب ألف ريال يمني (إلا إذا أشير إلى خلاف ذلك).

2.2 التقديرات والأحكام المحاسبية المهمة :-

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفترضات ذات أثر في تطبيق السياسات وكذا أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ البيانات المالية وكذلك على قيم الإيرادات والمصروفات، وتستند تلك التقديرات والإفترضات على الخبرة السابقة للشركة وعوامل أخرى عديدة تعتبرها الشركة معقولة في ظل ظروف السائدة والتيتشك لنتائجها الأساس عند اتخاذ القرارات قيم الأصول والإلتزامات، لذلك قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. وتخضع التقديرات وما يتعلق بها من إفترضات للمراجعة بصورة مستمرة، كما يتم إثبات التغييرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي حدث فيها التغيير وأية فترات مستقبلية.

كما أن المعلومات المتعلقة بالأحكام والتقديرات المهمة والطبقة بالسياسات المحاسبية والتي لها تأثيرها على الأرصدة تظهر في البيانات المالية بالإيضاحات رقم (1.11، 1.12، 1.14، 1.21، 2.21، 3.21).

3. التغييرات في السياسات المحاسبية

1.3 المعايير الجديدة والمعدلة سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013م

هناك عدد من المعايير الجديدة والمعدلة سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013م. أذناه معلومات عن هذه المعايير الجديدة.

• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) البيانات المالية الموحدة

حل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) - البيانات المالية الموحدة والمنفصلة والتفسير رقم (12) توحيد البيانات المالية للمنشآت ذات الغرض الخاص. حيث تم تنقيح تعريف السيطرة وتوفير إرشادات جديدة واسعة النطاق على تطبيقه. هذه المتطلبات الجديدة لديها القدرة على التأثير في الإستثمارات التي تعتبر كشركات تابعة، وبالتالي التغيير في نطاق التوحيد. ومع ذلك، فإن متطلبات وآليات التوحيد والمحاسبة عن التغييرات في الحصص غير المسيطر عليها والمحاسبة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة لا تزال نفسها من دون تغيير.

• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (11) إتفاقيات المشاركة

حل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (11) محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (31) الحصص في المشاريع المشتركة. والتفسير رقم (13) الوحدات تحت السيطرة المشتركة - المساهمات غير النقدية للمشاركين في مشروع مشترك. حيث تم تنقيح فئات إتفاقيات المشاركة، ومعايير التصنيف إلى تلك الفئات، بهدف مواضعه أوثق للمحاسبة مع الحقوق والالتزامات المتعلقة بإتفاقيات المستثمر. بالإضافة إلى ذلك، تم الاستغناء عن الخيار الخاص باستخدام التجميع النسبي للمشاريع المشتركة. ويتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (11) استخدام طريقة حقوق الملكية في المحاسبة، والتي تستخدم حالياً في الإستثمارات في الشركات الزميلة.

• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (12) الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (12) يعمل على تكامل وتناسق متطلبات الإفصاح لأنواع مختلفة من الإستثمارات، بما في ذلك المنشآت غير الموحدة الهيكل. حيث يعمل على تقديم متطلبات جديدة للإفصاح حول المخاطر التي تتعرض لها المنشأة من خلال مشاركتها مع المنشآت التنظيمية الأخرى.

• التعديلات اللاحقة على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) الإستثمارات في الشركات الزميلة ومعايير المحاسبة الدولي رقم (28) الحصص المشتركة

إن المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) يتعامل حالياً فقط مع البيانات المالية المنفصلة، كما أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (28) ضم الإستثمارات في الحصص المشتركة ضمن نطاقه ومع ذلك، فإن طريقة حقوق الملكية في المحاسبة لا تزال دون تغيير.

• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13) قياس القيمة العادلة

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13) يوضح تعريف القيمة العادلة ويقدم الإرشادات ذات الصلة، كما يعزز الإفصاحات حول مقاييس القيمة العادلة، ولا يؤثر على العناصر المطلوب أن يتم قياسها بالقيمة العادلة. إن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) واسع وينطبق على كلا من البنود المالية وغير المالية والتي تتطلب أو تسمح المعايير الدولية الأخرى الإفصاح عن القيمة العادلة ما عدا في بعض الظروف الاستثنائية.

وهو ينطبق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013م، ولا تحتاج متطلبات الإفصاح التطبيق على المعلومات المقارنة في السنة الأولى من التطبيق.

• التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) منافع الموظفين

تمت التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) في عام 2011م، وتتضمن عدداً من التحسينات المستهدفة في المعيار. حيث أن التغييرات الرئيسية تتعلق بخطة المنافع المحددة.